تحليل العلاقة بين العوامل المسبّبة لأزمة السيولة النقديَّة بالمصارف التجاريَّة الليبيَّة دراسة ميدانيَّة على عيّنة من أفرع المصارف التجاريَّة العاملة بمدينة سرت

أ. محمد قاسم عبدالمجيد
قسم التمويل والمصارف/ كلية الاقتصاد/ جامعة سرت
sewaikir@su.edu.ly

د. محمد ابو خزام فرج
قسم التمويل والمصارف/ كلية الاقتصاد/ جامعة سرت
abokzam@su.edu.ly

د. صالح علي الواسع
قسم التمويل والمصارف/ كلية الاقتصاد/ جامعة سرت
saleh89@su.edu.ly

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العوامل الداخليَّة المسبَّبة لأزمة السيولة والمتمثِّلة في تدنِّي الخدمات المصرفيَّة، وسوء إدارة السيولة، ونقص امدادات السيولة من المصرف المركزي وتسرُّب معلومات العملاء للآخرين، ونقص الودائع، والتوسُّع في منح القروض، وأقفال منظومة المقاصة الداخليَّة، وأقفال الاعتمادات المستنديَّة، والعوامل الخارجيَّة المتمثِّلة في السطو على المصارف وتعدُّد قنوات الصرف، ونزوح المواطنين، والانقسام السياسي، ونقص العملة الأجنبيَّة، ونمو السوق الموازي، والتضخُّم، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمَّ جمع البيانات الأوليَّة عن طريق استمارة استبيان وزِّعت على عدد من أدارات المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين العوامل الداخليَّة للسيولة المصرفيَّة الخاصة بالمصرف والمسببة لازمة السيولة والعوامل الخارجية، وأنَّ ما نسبته 27.6% من العوامل الداخليَّة لأزمة السيولة تفسرها العوامل الخارجية، لذلك أوصت الدراسة بضرورة وضع إدارات المصارف الليبية الخطط والبرامج لمعالجة العوامل الداخلية المسببة في أزمة السيولة والتي لا تتأثر بالعوامل الخارجية المحدَّدة للسيولة المصرفيَّة.

الكلمات المفتاحية: أزمة، السيولة النقدية، المصارف التجارية، ليبيا، مدينة سرت.

1-الإطار المنهجي للدراسة

1.1 مقدِّمة:

عصفت أزمة نقص السيولة النقديَّة بالمصارف التجاريَّة في ليبيا، حيث أصبحت هذه المصارف غير قادرة على الوفاء بمتطلبات السيولة من قبل عملائها، نتيجة لذلك وضعت المصارف التجارية أسقف للسحب لا تلبِّي احتياجات العملاء ممَّا أثَّر سلباً على حياة المواطنين.

وتعتبر أزمة نقص السيولة النقدية من أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي في الفترة الأخيرة، حيث تسبَّبت مشكلة السيولة في عدم قدرة الزبائن سواء كانوا أفراداً أو شركات من سحب ودائعهم، ممَّا تسبَّب في فقدان الثقة في الجهاز المصرفي وهروب الكتلة النقدية من المصارف، الأمر الذي كان له الأثر السلبي على الجهاز المصرفي في ليبيا ودوره في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى طالبيها من المستثمرين، ممَّا أدَّى إلى ضعف الجهاز المصرفي الليبي وانخفاض في قدرته التنافسيَّة، بالإضافة إلى نشوء السوق الموازية وما نتج عنها من تشوهات اقتصاديَّة. ويعتقد الباحثون أنَّ مسببات أزمة السيولة بالمصارف التجاريَّة الليبيَّة ترجع إلى عدَّة عوامل ناتجة عن الوضع الذي تمر به البلاد والقرارات غير المدروسة التي أسهمت في هذه الأزمة بجانب ظروف الانقسام السياسي والانفلات الأمني الذي يصاحب هذه المرحلة.

2.1. مشكلة الدراسة:

بيَّن كثير من المسؤولين والمحللين الاقتصاديين والمصرفيين ورجال الأعمال الأسباب المختلفة لمشكلة السيولة المصرفيَّة التي تمر بها المصارف التجارية في ليبيا، حيث أمكن تصنيف هذه الأسباب إلى أسباب أو عوامل داخليَّة تخص الجهاز المصرفي مثل تدني الخدمات المصرفية، وسوء إدارة السيولة، ونقص إمدادات المصرف المركزي، وتسريب معلومات عن حسابات العملاء، وقلة الودائع، والتوسع في منح السلف عن طريق المرابحة، وإقفال منظومة المقاصة الداخلية، وإيقاف الاعتمادات المستندية. وأسباب خارجية تمثَّلت في السطو على المصارف، وزيادة مصروفات الدولة، ونزوح المواطنين نتيجة الأزمة السياسية، والانقسام السياسي، ونقص العملة الأجنبية، وظهور السوق الموازي، والتضخم.

ويسعى الباحثون إلى دراسة هذه العوامل وتحليل علاقتها ببعضها البعض، ومعرفة تأثير كل منها على الآخر للوقوف على العوامل التي يمكن إدارتها والتحكم بها من أجل حلحلة هذه الأزمة لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

1. هل توجد علاقة ارتباط بين العوامل الداخلية ونقص السيولة الخاصة بالمصرف والعوامل الخارجية لها؟
2. هل تؤثر العوامل الخارجة عن سيطرة المصرف على العوامل الداخلية المسببة في أزمة نقص السيولة المصرفية؟

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة أعلاه، من خلال تحقيق جملة من الأهداف الفرعية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. مراجعة واستعراض الأدب النظري والدراسات السابقة حول العوامل المحدِّدة للسيولة المصرفيَّة، ومدى تأثيرها على نقص السيولة النقدية بالمصارف.
2. التعرُّف على أهم العوامل المؤثِّرة في أزمة نقص السيولة في المصارف التجارية في ليبيا.
3. التعرُّف على العلاقة بين العوامل الداخلية المسببة لأزمة نقص السيولة والعوامل الخارجيَّة لها بالمصارف التجاريَّة الليبيَّة.
4. التعرُّف على مدى تأثير العوامل الخارجيَّة في أزمة نقص السيولة على العوامل الداخلية المحدِّدة للسيولة المصرفيَّة.

4.1 فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ارتباط بين العوامل الداخليَّة للمصرف والعوامل الخارجيَّة المسببة لمشكلة نقص السيولة المصرفيَّة بالمصارف التجاريَّة الليبيَّة.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة للعوامل الخارجيَّة المسبِّبة في أزمة نقص السيولة على العوامل الداخليَّة لأزمة السيولة بالمصارف التجاريَّة الليبيَّة.

5.1 أهميَّة الدراسة:

الأهمية العلميَّة: سوف تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيَّات العلميَّة المهتمة بالعوامل المحدِّدة للسيولة المصرفيَّة بالبيئة المصرفيَّة الليبيَّة وبالتالي خلق مرجعاً للدراسات المستقبليَّة.

الأهمية العمليَّة: بما أنَّ هذه الدراسة تحقِّق في تحليل العوامل المؤثِّرة في أزمة نقص السيولة في المصارف التجاريَّة في ليبيا فإنَّ ذلك سوف يسهم في بلورة أهم مسببات نقص السيولة المصرفيَّة بالمصارف التجاريَّة الليبيَّة، ومن ثَمَّ سوف يسهم ذلك في إرشاد هذه المصارف ببعض التوصيات الناجعة للحد من مخاطر نقص السيولة النقدية.

6.1 منهجيَّة الدراسة:

تماشياً مع طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، فإنَّ المنهج المتَّبع في تصميم هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمَّ الاعتماد على أسلوب التفكير الاستنباطي المتبع بالبحوث الوصفيَّة في تقديم الإطار النظري للدراسة وعرض إشكالياتها وفروضها مستعينين بالمراجع والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أيضاً تمَّ استخدام المنهج الإجرائي القائم على استراتيجية المسح الميداني أحد أساليب البحوث الوصفية لغرض تشخيص أزمة نقص السيولة النقدية بالمصارف الليبية مستعينين في جمع البيانات الأولية اللازمة بنموذج استبيان تمَّ تصميمه لهذا الغرض، حيث تمَّ تحليله عن طريق عدد من أساليب الإحصاء الاستدلالي المناسبة. ولغرض تحليل البيانات تمَّ استخدام برنامج الحزمة الإحصائية "SPSS".

7.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: عينة من المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت.

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال الربع الأخير من العام 2021م.

8.1 الدراسات السابقة:

- **دراسة (الصائغ وأبو حمد، 2002):** دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف الأردني:

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها وكذلك الربحية من خلال معدلاتها وتوضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية، حيث أظهرت الدراسة عدَّة نتائج منها أنَّ معظم المصارف لم تنجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية والربحية، أي ارتفاع السيولة المصرفية وأرباح مستقرة وهذا يعني أنَّ السيولة

المصرفية كانت على حساب الأرباح، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف بزيادة ثقة كل من السلطات الرقابيَّة والمودعين.

- **دراسة (Ratnovski, 2013)** ، بعنوان: Liquidity and Transparary in Bank Risk Management

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية احتفاظ المصرف بأصول سائلة وتحسين مستوى الشفافية لتسهيل مهمة إعادة التمويل، بالإضافة إلى بيان أهمية إدارة مخاطر السيولة في توفير الاحتياجات النقدية للمصرف. توصلت الدراسة إلى الآتي:-

1- الاحتفاظ بسيولة مثلى تؤدِّي إلى خيارات استثمارية متعدِّدة. 2- الشفافية في نقل المعلومات يؤدِّي إلى تسهيل مهمة إعادة التمويل وبالتالي يؤدِّي إلى تقليل مخاطر السيولة.

- **دراسة (أبو دية، 2015)** دراسة تحليليَّة للسيولة في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2010-2014.

تناولت الدراسة مشكلة السيولة التي تواجه عمل المصارف التجارية في السعودية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على اثنى عشر بنكاً بالسعودية خلال الفترة من عام 2010 وحتى 2014. من خلال دراسة تطبيقية حول العوامل المؤثِّرة في السيولة المصرفية للبنوك في السعودية، حيث توصَّل الباحث إلى أنَّ حجم البنك وحق الملكية يؤثر عكسيًّاً في ارتفاع مخاطر السيولة.

- **دراسة (الغافود وامزيكة، 2016)**: بعنوان محدِّدات مخاطر السيولة بالمصارف التجارية: دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن.

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على مخاطر السيولة بالمصارف التجارية ومعرفة الأسباب المؤدية لحدوثها من خلال دراسة ميدانية لمصرف الجمهورية فرع زليتن، وتوصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها، إنَّ عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني داخل الدولة وكذلك عدم قدرة العملاء على سحب أموالهم بعد إيداعها من أهم الأسباب المؤدية لمشكلة نقص السيولة لدى المصرف المبحوث.

- **دراسة (الغافود، 2018)**، بعنوان: قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية: دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن.

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجاريَّة الليبيَّة من خلال إجراء دراسة ميدانية على أحد المصارف التجارية العاملة في مدينة زليتن بليبيا. وتوصَّل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها، أنَّ عمليات المرابحة الإسلامية أدَّت إلى نقص السيولة المصرفية وأوصت الدراسة بتحديد حجم ملائم للسيولة لتفادي متطلبات الزبائن على النقد.

بالاستناد على نتائج بعض الدراسات السابقة أعلاه فإنَّ أزمة نقص السيولة النقدية بالمصارف ترجع لعدة أسباب منها ما هو داخلي خاص بالمصارف، ومنها ما هو خارجي خارج سيطرة المصارف، إلَّا أنَّ حل هذه المشكلة ليس فقط بمعرفة هذه العوامل، وإنَّما يتطلَّب الأمر دراسة العلاقة وتحليلها بين هذه العوامل للوقوف على العوامل التي يمكن إدارتها والتحكُّم بها من أجل حلحلة هذه الأزمة وهو ما ترمي إليه هذه الدراسة.

2-الإطـــــار النظري:

1.2 مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها:

يعبِّر مصطلح السيولة المصرفية عن مقدار الأموال النقدية الموجودة في المصارف، وعن قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة (الحسيني والدوري، 2000). وهذا يستدعي توفُّر نقد سائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناءً على ذلك يناط بالمصارف الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافةً إلى موجودات ماليَّة تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقديَّة الفوريَّة (نضال، 2013). الراوي (2001) عرَّف السيولة المصرفية على أنَّها قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، وهذا يستدعي توفُّر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة.

يتبين من هذا التعاريف أنَّ السيولة لها محددين رئيسيين: المحدِّد الأول هو الأصول السائلة. والمحدِّد الثاني هو سحوبات المودعين وطلبات الإئتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانيَّة تحويلها إلى نقديَّة بدون خسائر. ومن

ناحية أخرى فإنَّ قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حسَّاسة وخطيرة. ففي الوقت الذي يمكن أن يُطلب من أي دائن في أيَّة شركة صناعية أو زراعيَّة أو عقارية مهلة للسداد، نجد أنَّ الأمر يصبح خطيراً لو أنَّ المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإنَّ نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللاقتصاد القومي ككل. وتهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين، وهذا راجع إلى سببين أولهما أنَّ نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً والآخر أنَّ قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألَّف من التزامات قصيرة الأجل (نضال، 2013).

كميَّة السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي تمثِّل مشكلة رئيسية لأي مصرف، إذ إنَّ زيادة السيولة تعني أنَّ المصرف أو الجهاز المصرفي يضحِّي بأرباحٍ كان من الممكن تحقيقها لو تمَّ توظيف تلك الأموال السائلة، أو أنَّ المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي. وفي أي شركة صناعية، فإنَّه من الممكن عمل ترتيبات للسيولة بوضع خطة للتدفقات النقديَّة المنتظر ورودها وربطها بالتدفقات النقدية المتوقَّع حدوثها، بحيث لا يحصل توقف عن دفع أية مطلوبات من ناحية، ولا تكون هناك أصولاً سائلة أو نقدية أكثر من اللازم من ناحية أخرى.

أمَّا المصارف التجارية، فإنَّ الودائع الجارية والتوفير، التي تمثِّل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي أنَّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة إلَّا للاستجابة لطلب زبائنه، كما أنَّه لا يمكن أن يتأخَّر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، وبالتالي فإنَّ مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الاحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات الزبائن. والذي يجعل المصارف التجارية تهتم أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين سببان رئيسيَّان (Ross,1999): الأول أنَّ نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، والثاني أنَّ قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألَّف من التزامات قصيرة الأجل.

2.2 مكونات السيولة المصرفية:

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى قسمين رئيسين (نضال، 2013):

أولاً: الاحتياطيات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

1- النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق: يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكّنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ هذا الرصيد لا يُدرّ أيَّة عوائد، كما أنَّه قد يتعرَّض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرَّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة.

2- الودائع النقدية لدى البنك المركزي: تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أيَّة فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصَّت عليها القوانين، فإنَّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودَّعة لديه.

3- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى: وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

4- الصكوك تحت التحصيل: وتمثِّل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

5- الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج: تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممَّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الاحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين، هما:

1- الاحتياطيات النقديَّة القانونيَّة: تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحدِّدها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الأوليَة الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي. والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللاحتياطيات النقديَّة القانونيَّة فوائد، أهمها أنَّها تُعدُّ عاملاً واقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما أنَّها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابيَّة وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودّعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معيَّنة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

كما وتعاني الاحتياطيَّات النقديَّة القانونيَّة من سلبيَّات أهمها أنَّها تتمثَّل في تقييد قابليَّة المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأنَّ هذه الاحتياطيَّات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الاحتياطيَّات زادت قابليَّة المصرف على الإقراض والاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته.

إنَّ وجود جزء من الاحتياطيَّات النقديَّة القانونيَّة على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما: الأول مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطياتها القانونية. والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدَّمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثِّل دَيناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها (الشماع، 1975).

2- الاحتياطيات العامة: وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنَّما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية.

ثانياً: الاحتياطيات الثانوية:

الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرُّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعدِّدة، منها أنَّها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأوليَّة، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيَّات الأوليَّة عن متطلبات المصرف، وكذلك إنَّها تسهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين، الأول محدَّد قانوناً، ويسمَّى بالاحتياطيَّات القانونيَّة، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أمَّا الجزء الثاني من الاحتياطيَّات الثانوية، فيكون محدّداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنَّها تعتبر بمثابة إذخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنَّ المصارف التجاريَّة كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنَّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنَّها مربحة، فإنَّها تتمتَّع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطيات الثانوية.

3.2 العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

إنَّ سيولة المصارف التجارية ليست ثابتة بل في تغير مستمر وأنَّ من أهم العوامل المؤثرة فيها ما يأتي ((نضال، 2013) :

1- عمليات الايداع والسحب على الودائع: في الوقت الذي تؤدِّي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً، أي قلب الودائع إلى نقود قانونيَّة (ورقيَّة ومعدنيَّة) لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإنَّ لعمليات الايداع, أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

2- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة: سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضاً من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموماً تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة، ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقَّق في حالات عديدة أهمها :

أ) أنَّ الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.

ب) استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة.

ج) عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وبالعكس سيولة المصرف التجاري تتقلَّص عندما يقوم زبائنه بالآتي :

أ- تسديد الضرائب إلى الحكومة.

ب- شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة طويلة الأجل.

جـ- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وايداعها لدى صناديق التوفير البريدية، نظراً لأنَّ الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر.

3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أنَّ رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، ممَّا يزيد من أرصدته النقدية.

وتجب الملاحظة هنا، أنَّ عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري، تؤدِّي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكميَّة الاجمالية للسيولة المصرفية، أمَّا على مستوى المصرف التجاري الواحد, فإنَّ حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقِّق رصيداً دائناً قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسناً في سيولته، وبالعكس.

4- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف: يمتلك البنك المركزي كممثِّل للسلطة النقديَّة قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة, فإنَّه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها،

ويقلّل قابليتها على منح القراض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة, لأنَّ ذلك يؤدّي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية, ممَّا يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

4.2 حلول مقترحة لمشكلة نقص السيولة في ليبيا:

يرى عدد من الخبراء والمصرفيين ورجال الأعمال الليبيين أنَّ حل أزمة السيولة في ليبيا يكون من خلال التالي (عربي بوست، موقع ويب):-

1. إقامة حملات دعائيَّة عبر وسائل الإعلام لاسترجاع ثقة المواطنين في المصارف التجارية وحثّهم على إرجاع أموالهم إلى حساباتهم في المصارف التجارية للحد من مشكلة نقص السيولة.
2. تقديم خدمات مصرفية لرجال الأعمال تشمل فتح الاعتمادات المستندية وتحسين خدمات المقاصة.
3. إلغاء قرار المؤتمر الوطني العام رقم (1) لسنة 2013م بإلغاء التعامل بالفائدة على الودائع، للسماح بعمليات الادخار وإبقاء الأرصدة بالمصارف.
4. تفعيل خدمة نقاط البيع POS وتفعيل أدوات السحب الالكتروني.
5. نشر ثقافة قبول خدمة البطاقات الالكترونية بين زبائن المصرف.
6. إيقاف الدعم الذي تقدمه الدولة على المحروقات والبالغ قيمته 6 مليارات دولار وإدخالها للمصارف.
7. زيادة إنتاج النفط بالطاقة الكاملة ممَّا يسهم في ضخ العملة الأجنبية في المصارف التجارية وتوفير السيولة.

3-الإطار العملي للدراسة.

1.3 اجراءات الدراسة:

اعتمدت فلسفة الإطار العملي للدراسة على اسلوب المسح الميداني المتبع بالبحوث الوصفية، كونه يهدف إلى دراسة العوامل المحددة للسيولة المصرفية والمسببة في أزمة نقص

السيولة في المصارف التجارية الليبية. ولتحقيق ذلك الغرض تم جمع البيانات الاولية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة بهدف ربط الإطار النظري بالواقع العملي والوصول إلى تفسيرات لمشكلة الدراسة. وكانت خطوات واجراءات الدراسة الميدانية كالآتي:

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، الا انه نظرا لتشابه وتقارب بيئة وطبيعة الاعمال والخدمات المصرفية بالمدن الليبية فقد اقتصرت الدراسة الميدانية على عينة من أفرع المصارف الليبية العاملة بمدينة سرت وهي، مصرف شمال أفريقيا، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة .حيث تم جمع المعلومات والبيانات الاولية اللازمة لتحقيق غرض الدراسة من موظفي المصارف المذكورة والبالغ عددهم 60 شخصا عن طريق استمارة استبيان تم تحليلها بواسطة عدد من الاساليب الاحصائية المناسبة.

- **أداة جمع البيانات (الاستبيان):**

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تصميم استمارة استبيان تغطي كل جوانب المشكلة ومتغيراتها، وقد احتوت استمارة الاستبيان على مجموعة من الأسئلة، ولغرض قياس واختبار متغيرات البحث تمَّ اللجوء إلى استخدام مقياس ليكرث الخماسي في قياس هذه الفقرات على النحو التالي:

جدول (1) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان.

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

يوضح هذا الجدول مستوى الإجابات لعينة الدراسة لكل فقرة، حيث إنَّ الإجابات موضحة بقيم توضح مستوى الموافقة لكل إجابة، وذلك عن طريق القيم المتوسطة لهذا الفقرة، والتي تتراوح من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، وأنَّ هذه القيم مثبتة بأرقام من (1 – 5) وأنَّ كل رقم يعكس مستوى الإجابة لعينة الدراسة لكل فقرة بعينها.

- **مقياس ثبات وصدق أداة القياس:-**

جدول (2) نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات والصدق.

مجالات الدراسة	عدد الأسئلة	معامل الفا كرونباخ	الصدق
العوامل الداخلية المحددة للسيولة المصرفية	9	0.724	0.851
العوامل الخارجية المحددة للسيولة المصرفية	8	0.737	0.858
الإجمالي	**17**	**0.811**	**0.901**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

لغرض التأكد من دقَّة صياغة فقرات الاستبيان وسلامة العبارات المستخدمة، فقد تمَّ اختبار ثبات الاستبيان عن طريق اخضاع فقراته لاختبار قوة الثبات "معامل ألفا كرونباخ"، حيث إنَّ قاعدة القرار لهذا الاختبار أنَّه كلما اقتربت نتيجة الاختبار أو قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد صحيح دل ذلك على قوة ثبات أداة الدراسة. يتضح من الجدول التالي أنَّ أداة البحث "الاستبيان" تتسم بالثبات، حيث إنَّ قيمة الاختبار لكل فقرات الاستبيان كانت (.811)، وهو أعلى من الحد الأدنى المقبول للاختبار، وهو (0.60). كما تشير البيانات أنَّ قيمة الصدق تساوي (.901) هي قيمة كبيرة ممَّا يدل على صدق عبارات الاستبانه.

2.3 عرض نتائج تحليل البيانات

أولا: نتائج تحليل العوامل الديموغرافية:

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المصرف:**

جدول (3) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المصرف

اسم المصرف	التكرار	النسبة
شمال أفريقيا	9	%15
التجارة والتنمية	14	%23.3
التجاري الوطني	15	%25
الجمهورية	12	%20
الوحدة	10	%16.7
المجموع	60	100.0

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول رقم (1) يبيّن نسبة توزيع أفراد العينة حسب المصرف، من الجدول أعلاه وكما هو مبيَّن بالشكل تحتوي عينة الدراسة على عينة من خمس مصارف تجارية من مدينة سرت، وهي ممثلة لمجتمع الدراسة الذي يتميز بالتجانس، حيث تمَّ أخذ عينة عشوائية من مسؤولي المصارف من مديري ونواب مديرين ورؤساء أقسام وموظفين بأقسام الحسابات الجارية والحوالات المصرفية، والذين يعتقد أنَّ آرائهم تفيد هدف الدراسة، ويقدر الباحثين حجم المجتمع بحوالي من 75 فرد، وبالنظر إلى جدول Krejci and Morgan لتحديد حجم العينة يعتبر حجم 60 فرد مناسب لهذه الدراسة وهو يمثل مجتمع الدراسة.

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائص العينة:**

جدول (4) يوضح خصائص عينة الدراسة.

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
التخصص	محاسبة	21	%35
	تمويل ومصارف	14	%23.3
	اقتصاد	13	%21.7
	إدارة اعمال	9	%15
	اخرى	3	%5
	المجموع	60	% 100
المسمى الوظيفي	مدير فرع	3	%5
	نائب مدير	3	%5
	رئيس قسم	16	%26.7
	موظف	38	%63.3
	اخرى	–	%5
	المجموع	60	% 100

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	جامعي	38	% 63.3
	معهد عالي	15	% 25
	معهد متوسط	5	% 8.3
	اخري	2	%3.3
	المجموع	60	% 100
العمر	أقل من 25 سنة	7	% 11.7
	من 25 – 35 سنة	31	% 51.7
	من 36 – 45 سنة	17	% 28.3
	من 46 – 55 سنة	5	%8.3
	من 25 – 35 سنة	31	% 51.7
	من 36 – 45 سنة	17	% 28.3
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول أعلاه يوضِّح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والعمر، والوظيفة، والتخصص، من الجدول نلاحظ أنَّ العينة تمثِّل جميع المؤهلات العلمية كونها تشتمل على مؤهلات جامعية ومعاهد عليا ومتوسطة، ويغلب على عينة الدراسة حاملي المؤهلات الجامعية بنسبة تفوق الـ 60%، كما نلاحظ تمثيل عينة الدراسة لمعظم الفئات العمرية العاملة

بالمصارف، أيضاً شملت جميع الوظائف القيادية والتنفيذية والتي تفيد في إعطاء آراء واضحة حول تساؤلات الدراسة، بالإضافة إلى أنَّها تتكون من حملة المؤهلات في تخصصات مختلفة ممَّا يدل على تنوع الخلفية العلمية لعينة الدراسة في المجالات الاقتصادية والمالية والمحاسبية.

ثانياً/ عرض نتائج الإحصاء الوصفي حول مسببات أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية:

- **تحليل العوامل الداخلية المسببة لنقص السيولة المصرفية:**

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الداخلية.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	تدني الخدمات المصرفية وزيادة أسعارها أدت إلى عزوف المودعين	3.7500	1.25718	موافق
2	عدم وجود تنسيق بين فروع المصرف الواحد لنقل السيولة من مناطق الفائض إلى مناطق العجز.	3.6500	1.05485	موافق
3	قيام المصارف بتحديد أسقف لسحب ودائع أدى إلى عزوف الأفراد والشركات عن إيداع ودائعهم بالمصرف	4.1833	0.83345	موافق
4	صعوبة الحصول على سيولة من المصرف المركزي	4.2333	0.64746	موافق بشدة
5	تسرب معلومات عن أرصدة الأفراد والشركات	3.8333	0.92364	موافق
6	عدم وجود عروض في المصرف لجذب مدخرات الزبائن	4.1167	0.76117	موافق
7	التوسع في منح السلف والقروض أدى إلى نفاذ سيولة المصرف	2.9333	1.23325	محايد
8	إقفال منظومة المقاصة الداخلية بين المصارف أدى إلى سحب السيولة لصالح مكاتب الحوالات الخاصة كبديل عن المصارف	4.3333	0.77387	موافق بشدة
9	عدم فتح الاعتمادات المستندية لجميع الأنشطة أدى إلى سحب التجار لأموالهم من المصارف	4.1333	0.85304	موافق
	النتيجة	**3.9074**	**0.926434**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول أعلاه يمثل بيانات إجابات المشاركين حول العوامل الداخلية، من الجدول نلاحظ أنَّ المشاركين موافقون بشدة على أنَّ إقفال منظومة المقاصة الداخلية بين المصارف أسهم في هروب الكتلة النقدية بها نحو مكاتب تحويل الأموال الخاصة، كذلك تسبَّب عدم كفاية السيولة المحولة من المصرف المركزي في تفاقم مشكلة السيولة بهذه المصارف، وهم

موافقون على أنَّ أزمة السيولة أيضاً سببتها بعض العوامل الداخلية التي يمكن السيطرة عليها وضبطها من قبل الإدارة مثل تدني مستوى الخدمات المصرفية وزيادة أسعارها، وانعدام خطط توزيع السيولة بين فروع المصرف الواحد، وعدم وجود آلية معينة لتوزيع السيولة من قبل المصرف، وتسرب معلومات حول أرصدة العملاء مما يعرضهم إلى الابتزاز، كما وتخلو المصارف من خطط وبرامج جذب الودائع.

- **تحليل العوامل الخارجية المسببة لنقص السيولة المصرفية:**

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الخارجية.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	السطو على المصارف وغياب الأمن أدى إلى سحب العملاء لودائعهم	4.1167	1.00998	موافق
2	زيادة بند المرتبات وزيادة الطلب على السلع والخدمات أدى إلى زيادة الطلب على النقود ونفاذ السيولة من المصارف	4.1000	0.77460	موافق
3	عدم الانضباط المالي وتعدد قنوات الصرف الرسمية في شرق البلاد وغربها أدى إلى زيادة الطلب على النقود	4.0667	0.60693	موافق
4	نزوح المواطنين إلى بعض المناطق بسبب الحروب أدى إلى الضغط على المصارف بها.	3.9000	0.95136	موافق
5	الانقسام السياسي أدى إلى صعوبة وصول السيولة النقدية لجميع المناطق	4.3167	0.70089	موافق بشدة
6	عدم توفر العملة الأجنبية لدى المصارف، مما أدى إلى سحب التجار لأرصدتهم واللجوء إلى السوق السوداء لتلبية احتياجاتهم من العملة الاجنبية	4.4167	0.61868	موافق بشدة
7	قيام العملاء الذين لديهم فوائض نقدية بالمتاجرة بها خارج الجهاز المصرفي	4.3333	0.60132	موافق بشدة
8	نقص مدخرات الزبائن نتيجة زيادة معدل التضخم وانخفاض مستوى المعيشة	4.3000	0.69624	موافق بشدة
	النتيجة	**4.1938**	**0.74500**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول أعلاه يمثل بيانات إجابات أفراد العينة حول العوامل الخارجية لأزمة السيولة، حيث توضح نتيجة هذا المحور أنَّ المشاركين موافقون على هذه العوامل، كما تدل قيم

الانحراف المعياري على تقارب اجابات أفراد العينة، حيث أسهمت العوامل الخارجية التي هي خارج سيطرة المصارف على تفاقم أزمة نقص السيولة، حيث انعدام الأمن والانقسام السياسي كان له أثر واضح في ظهور الأزمة، وسحب العملاء لودائعهم ومدخراتهم، كما أدَّى الوضع الاقتصادي المتأزم إلى زيادة التضخم وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الأفراد وبالتالي انخفاض حجم الودائع بهذه المصارف.

3.3 اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

"توجد علاقة ارتباط بين العوامل الداخلية للمصرف والعوامل الخارجية المسببة لمشكلة نقص السيولة المصرفية"

جدول (7) نتائج اختبار الارتباط.

العوامل	ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية	ارتباط سبيرمان	مستوى المعنوية
العوامل الداخلية	**0.526	0.000	**0.546	0.000
العوامل الخارجية	**0.526	0.000	**0.546	0.000

(**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed

الجدول أعلاه نتيجة ارتباط بيرسون وسبيرمان بين العوامل الداخلية لأزمة نقص السيولة والعوامل الخارجية، من الجدول نلاحظ أنَّ هناك ارتباطاً موجباً وبدلالة إحصائية بين العاملين في كلا الاختبارين ممَّا يدل على ارتباط العوامل الداخلية لأزمة السيولة بالعوامل الخارجية، أي أنَّ هناك تأثير للعوامل الخارجية المسببة لأزمة السيولة تسببت في بروز العوامل الداخلية لأزمة السيولة بالمصارف والجدول رقم (9) أدناه يفسِّر مقدار هذه العلاقة.

الفرضية الثانية:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية المسببة في أزمة نقص السيولة على العوامل الداخلية لأزمة السيولة بالمصارف التجارية".

جدول (8) نتائج اختبار الانحدار.

constant	B	Sig	t	R^2	df
1.319	0.617	.000	4.706	0.276	59

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول أعلاه يبيّن نتائج اختبار الانحدار الخطي بين العوامل الداخلية لأزمة السيولة والعوامل الداخلية، حيث افترضت الدراسة وجود علاقة خطية بين العوامل الداخلية لأزمة السيولة والعوامل الخارجية، وقد أوضحت نتيجة اختبار الانحدار هذه العلاقة الخطية، وأوضحت قيمة R^2 أنَّ هذه العلاقة الخطية تبين أنَّ ما نسبته 27.6% من العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف والمسببة لأزمة السيولة تفسرها العوامل الخارجية، وهذا يعني بالنتيجة أنَّ ما نسبته 72.4% من العوامل المسببة لمشكلة السيولة هي عوامل داخلية خاصة بالمصرف، لذلك ينبغي على المصارف العمل على معالجة العوامل الداخلية للحد من أزمة السيولة.

4.3 النتائج والتوصيات:-

من خلال ما سبق توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. توجد عوامل داخلية خاصة بالمصارف أدَّت إلى هروب الكتلة النقدية من المصارف تتمثَّل في تدنِّي مستوى الخدمات المصرفية وزيادة أسعارها، وعدم التنسيق بين فروع المصرف الواحد لنقل السيولة من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، مع تحديد المصرف لسقوف سحب لا تلبِّي احتياجات الزبائن من السيولة، وصعوبة الحصول على سيولة من المصرف المركزي، بالإضافة إلى تسرُّب معلومات عن أرصدة العملاء، وعدم وجود فرص استثمارية في المصارف لجذب المدخرات، بالإضافة إلى إقفال منظومة المقاصة بين المصارف أدَّى إلى صعوبة تحويل الأموال، وأخيراً عدم تمكُّن الزبائن من التجار من فتح اعتمادات مستندية لاستيراد بضائعهم.
2. توجد عوامل خارجيَّة أدَّت إلى مشكلة السيولة وهي، السطو على المصارف نتيجة للظروف الأمنية الحالية، كذلك زيادة نسبة المرتبات لبعض القطاعات دون توفير تغطية نقدية لها، والانقسام السياسي والنزاعات أدَّت إلى الضغط على المصارف في المناطق التي تزيد فيها نسبة النازحين، كذلك أدَّى الانقسام السياسي إلى مشكلات اقتصادية أدَّت بدورها إلى شح العملة الأجنبية وعدم توفرها بالمصارف، وارتفاع نسبة التضخم وانخفاض مستوى المعيشة مما أدَّى إلى نقص مدخرات الزبائن بالمصارف.

3. بينت الدراسة وجود ارتباط موجب بين العوامل الخارجية لمشكلة السيولة والعوامل الداخلية، أي أنَّ بعض العوامل الخارجية تسببت في العوامل الداخلية لأزمة نقص السيولة بالمصارف عينة البحث.
4. أوضحت الدارسة أنَّ ما نسبته 27.6% من العوامل الداخلية لأزمة السيولة تفسرها العوامل الخارجية، وباقي العوامل المؤثرة في مشكلة السيولة ترجع في معظمها للعوامل الداخلية الخاصة بالمصرف.

- **التوصيات:**

يوصي الباحثون بضرورة قيام المصارف بالتركيز على العوامل الداخلية التي لا ترتبط بالعوامل الخارجية وتذليلها للحد من أزمة السيولة وقد حصرها الباحثون في العوامل التالية:-

1. العمل على تحسين مستوى الخدمات المصرفية وتقديمها بأسعار مناسبة للعملاء.
2. التنسيق بين فروع المصرف الواحد من حيث نقل السيولة من الفروع التي بها فوائض إلى فروع المصرف التي تعاني من نقص في السيولة.
3. العمل على ضمان سرية أرصدة العملاء وعدم تسريبها.
4. العمل على جذب الودائع من خلال توفير برامج استثمارية بالمصرف تدر عوائد مضمونة لأصحاب هذه الودائع.
5. تحديد أسقف السحب على أساس عادل يضمن لأصحاب الأرصدة الكبيرة حصولهم على حصة أكبر لكي لا يضطرون إلى سحب ودائعهم من المصارف.
6. حث المصارف على تنويع استثماراتها وخاصة بعد صدور قرار المؤتمر الوطني رقم (1) لسنة 2013م بخصوص منع المصارف من التعامل بالفائدة الربوية المحرمة شرعاً.
7. العمل على تنويع وسائل الدفع المختلفة وخاصة وسائل الدفع الالكتروني، ونشر ثقافة استخدامها بين زبائن المصارف.

المصادر والمراجع:

- الغافود، مختار عبدالسلام (2018) قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية، دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن "مجلة الجامعة الأسمرية 2 (31).
- الغافود، مختار وامزيكة، فرج (2016) محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجارية، دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية،7.
- أبودية، إيهاب (2015) دراسة تحليلية للسيولة في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2010-2014 ، مكتبة المنهل الالكترونية.
- الصائغ، محمد جبار، أبو حمد، رضا صاحب (2005) : دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة:
http://mng.uokufa.edu.iq/teaching/redasahib/elasticity
- نضال، رؤوف أحمد (2013)، "دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (36)، بغداد.
- الشماع ، خليل محمد حسن (1997)" إدارة المصارف "، مطبعة الزهراء بغداد.
- الحسيني، فلاح، الدوري (2000)، مؤيد إدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر ط1, دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
- الهواري، سيد (1978)، ادارة البنوك, دراسة في الاساسيات، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- الراوي، خالد وهيب (2001) إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

- Lev Ratnovski. (2013). Liquidity and Transparency in Bank Risk Management. IMF Working Paper. -6

- Ross, Peter, commercial bank management, 4th, ed, irwine, Mc Graw-hill, 1999.

- عربي بوست (2016)، هل من حل لأزمة شح السيولة في ليبيا؟، مقال لآراء عدد من الخبراء والمصرفيين ورجال الاعمال حول مشكلة السيولة في ليبيا وسبل علاجها، تاريخ الدخول 2021/12/13م:

https://arabicpost.net/archive/2016/05/09.